A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/8/35
28 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثامنة
البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

غابون*

* صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/2/L.1؛ وقد أُدخلت عليه تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمَّم المرفق كما ورد.

(A) GE.08-13950 100608 100608

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة.....	١-٤	٣
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض.....	٥-٩٥	٣
ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	٥-١١	٣
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	١٢-٥٩	٥
ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات	٦٠-٦٢	١٣

المرفق

تشكيلة الوفد ١٧

مقدمـــة

١- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ وفقاً لقرار مجلس حقـــوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بعقد دورته الثانية في الفترة من ٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وجـــرى الاستعراض المتعلق بغابون في الجلسة الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد ترأس وفد غابون السيد ديودونيه نديايي، القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة الدائمة لجمهورية غابون. وللاطلاع على تشكيلة الوفد المكوّن مـــن ســـتة أعضاء، انظر المرفق الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بغابون في جلسته الخامسة المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثيـــة) لتيسير الاستعراض المتعلق بغابون: أذربيجان والسنغال والصين.

٣- ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بغابون:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) (A/HRC/WG.6/2/GAB/1)؛

(ب) تجميـــع للمعلومـــات أعدتـــه المفوضـــية الـــسامية لحقـــوق الإنـــسان وفقـــاً للفقـــرة ١٥(ب) (A/HRC/WG.6/2/GAB/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ج) (A/HRC/WG.6/2/GAB/3).

٤- وأُحيلت إلى غابون، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة مسائل أعدتها سلفاً ألمانيـــا، والـــدانمرك، والـــسويد، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية. ويمكن الاطلاع على هذه الأســـئلة علـــى الـــشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥- في الجلسة الأولى، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدّم ممثل غابون تقرير غابون الوطني. وقال إن هناك لجنة تعمل تحت إشراف سلطة وزارة حقوق الإنسان، وتضم ممثلين عن الحكومة والمؤسسات الوطنيـــة والمجتمـــع المدني، وهي مكلفة خصيصاً بإعداد تقارير إلى هيئات المعاهدات وبمهام أخرى متصلة بذلك مثل نشر التقـــارير وإجراء التحليلات ووضع التوصيات. وأضاف أن التشريع الوطني في مجال حقوق الإنسان موجه بشكل محدد ضد كل أشكال إساءة المعاملة ويشمل جميع المواطنين العاملين في غابون. وعلاوة على ذلـــك، لم ينفّـــذ أي حكـــم بالإعدام منذ عام ١٩٨٠، وقد ألغيت عقوبة الإعدام.

٦- وقد صدقت غابون أيضاً على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٤، وأطلقت مؤخراً حملة، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، لإذكاء الوعي بالصحة ووفيات الأطفال والأمهات. ويجري الآن تنفيذ عدد

من المشاريع، من بينها مشروع بشأن مكافحة انتقال مرض الإيدز من الأم إلى الطفل، في جميع أرجاء البلد. وتتعاون اليونيسيف وغابون من أجل تطعيم جميع الأطفال دون سن الخامسة ضد أمراض السل وشلل الأطفال والكزاز وغيرها من الأمراض السارية.

٧- وفيما يتعلق باستغلال الأطفال، أنشأت غابون منذ عام ١٩٩٤ إطاراً قانونياً شاملاً، يتضمن عدداً من القوانين والمراسيم بخصوص الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وإنشاء مرصد لضمان التعاون مع المنظمات الدولية. وأنشئت مؤسسات خاصة لمساعدة الأطفال ضحايا الاتجار وإساءة المعاملة: *Centre d'Appel des Arcades* و*Centre d'Angondjé* وكذلك، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، لجان المراقبة التي أنشئت في جميع أنحاء البلد.

٨- وفيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، قال الممثل إن المرأة تتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل. فبالإضافة إلى إنشاء وزارة النهوض بالمرأة، اتخذت تدابير مختلفة أخرى لتعزيز وحماية حقوق المرأة: مرصد وطني لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛ وهياكل خاصة لشؤون الأسر التي تعيش في كنف أحد الوالدين؛ ومسابقة وطنية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة؛ وأنشطة تنسيقية بين المنظمات غير الحكومية والرابطات النسائية. وقال إن ثلث الوزراء نساء، كما تشغل النساء نحو ٤٠ مقعداً في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، وترأس امرأة المحكمة الدستورية. وهناك أيضاً نساء يشغلن مناصب رفيعة المستوى في وزارات الداخلية والعدل والدفاع والخارجية.

٩- وما فتئت حكومة غابون تنفذ خطة عمل لحماية وتعزيز حقوق الأقلية البيغمية التي تشكل ١ في المائة من السكان. وبالتعاون مع اليونيسيف، تنفذ غابون في الوقت الحالي مشروعاً إنمائياً يشتمل على تعداد للسكان من البيغميين وتدابير موجهة إلى الأطفال وتحسين الخدمات الصحية. وقد قرر رئيس الجمهورية تخصيص ١٣ في المائة من مساحة الإقليم الوطني لإقامة متنزهات وطنية، وهو ما سيحقق حماية البيئة وسكان الغابات، وبصفة خاصة البيغميون. وأشار الممثل أيضاً إلى أن البيغميين يعيشون في وئام تام مع سائر السكان.

١٠- وتكفل صكوك وطنية مخصصة ممارسة حقوق مدنية مثل الحق في تشكيل الجمعيات والتنظيم النقابي. وتعترف الحكومة بالدور الهام الذي تؤديه الصحافة الحرة والتعددية في العملية الديمقراطية للبلد. وينبغي أن تكون أنشطة وسائط الإعلام متوافقة مع التوجيهات الصادرة عن المجلس الوطني للاتصال، وهو هيئة أنشئت في عام ١٩٩٢. ويحدد قانون الصحافة شروط ممارسة امتيازات وسائط الإعلام وحقوقها ومساءلتها. ويبلغ عدد ما يصدر عن الصحف الخاصة نحو ٥٠ صحيفة.

١١- ولمواجهة القيود المالية والبشرية العديدة التي ما زالت تؤثر في حالة حقوق الإنسان، اعتمدت الحكومة خطة عمل تسعى في المقام الأول إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وفيما بين مواطنيه، مع إيلاء اهتمام خاص للضحايا، ولا سيما الأطفال، ولموظفي إنفاذ القانون. ويظل تثقيف الجماعات الضعيفة، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، يمثل أولوية. وتحث غابون الأمم المتحدة على تقديم الدعم المالي والمؤسسي والمادي اللازم لتنفيذ خطة العمل هذه.

باء – الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٢- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب تقديم التقرير، أدلى ٣٦ وفداً ببيانات. وأعرب عدد من هذه الوفود عن تقديره لجملة أمور من بينها عرض التقرير الوطني والقرار القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام.

١٣- وإذ لاحظت باكستان أن تقرير غابون الوطني أشار إلى بعض أوجه القصور في مجال التنفيذ وبعض حالات العجز في الموارد، فقد طلبت من الوفد توضيح الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها للتغلب على أوجه القصور هذه، ونوع المساعدة الدولية اللازمة، إن كانت هناك حاجة للمساعدة، لتعزيز الجهود الجارية. كما سألت باكستان عن استراتيجية غابون لإشراك الدول المجاورة في أنشطة التصدي للاتجار بالأطفال واستغلالهم.

١٤- وسلطت الجزائر الضوء على أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان قد أعربت، في عام ٢٠٠٠، عن ارتياحها لأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينطبق بصورة مباشرة في غابون، ولإنشاء وزارة لحقوق الإنسان. وأوصت الجزائر بأن يقدم المجتمع الدولي ما يلزم من دعم تقني ومالي (أ) فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالصحة وتعزيز القدرات المؤسسية، ولا سيما من أجل سكان الغابات؛ (ب) لتعزيز قدرات الخدمات الاجتماعية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بصحة الطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتحسين التصحح؛ (ج) للعمل، بجهد إضافي من السلطات الغابونية، على رفع معدل الانتظام في المدارس وتطوير المرافق على شتى مستويات التعليم، مع دعم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم.

١٥- وفي حين يبدو برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) طموحاً للغاية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية أشارت إلى أن التقرير الوطني لا يقدم معلومات عن عدد الأشخاص المصابين بهذه الجائحة أو الذين يتلقون علاج الفيروسات القهقرية. وإذ لاحظت سياسة غابون الجيدة المتعلقة بحماية الأقليات، وبصفة خاصة السكان البيغميون، فقد طلبت مزيداً من المعلومات عن إدماجهم الاجتماعي وإشراكهم في الحياة السياسية. وقالت إنها تريد أن تعرف ما إذا كانت ممارسة الاتجار بالأطفال واستغلالهم محصورة داخل البلد أم أن الاتجار بالأطفال يجري في الخارج، وأن تعرف، في هذه الحالة، بلدان المقصد الرئيسية.

١٦- وأثنت الفلبين على غابون لجهودها الرامية إلى تعزيز التدابير الوطنية لحماية حقوق المرأة والطفل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعايير الصحية، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة الاتجار بالبشر. وفيما يتعلق بهذه المسائل، استفسرت الفلبين عن وجود خطط محددة موجهة إلى إعادة إدماج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمع.

١٧- ولاحظت تونس باهتمام الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الطفل في مجال الصحة، من خلال تحقيق انتشار مؤسسات الخدمات الصحية، مثل اللجنة التقنية الوطنية المسؤولة عن توفير عمليات التطعيم في جميع مناطق البلد. ورحبت تونس أيضاً بالتدابير المتعلقة بالحق في التعليم، مثل التعليم المجاني والإلزامي حتى سن السادسة عشرة، والتزام غابون بكبح الاتجار بالأطفال.

١٨- ورحبت الصين باعتماد سلسلة من القوانين لحماية الحق في الصحة وحقوق الطفل والحق في التعليم، ولمنع الاتجار بالبشر، كما رحبت بإنشاء وزارة لحقوق الإنسان. وسلمت الصين بأن غابون، باعتبارها بلداً نامياً، تواجه

تحديات خطيرة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وسألت الصين حكومة غابون عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٩- وأوصت فنلندا بأن تتخذ غابون تدابير عاجلة لتحويل قرار إلغاء عقوبة الإعدام إلى قانون في أقرب وقت ممكن، وأن تنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وسألت فنلندا أيضاً عن الكيفية التي سيتصرف بها متخذو القرارات لوضع حدّ لأعمال القتل الوحشية التي ترتكب في إطار تأدية بعض الطقوس، وهي أعمال ما زالت تحدث في غابون، وبشكل أساسي قبل الانتخابات.

٢٠- وطلبت فرنسا من غابون تقديم مزيد من المعلومات عن مسألة التمييز ضد السكان الأصليين - البيغميين - وعن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، بالنظر إلى أن غابون قد صوتت لصالح اعتماده في الجمعية العامة. كما سألت فرنسا عن نية الحكومة فيما يتعلق بتوقيع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأوصت غابون بتوقيع هذا الصك الهام والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

٢١- ولاحظت السنغال أن غابون قد صدّقت دون أي تحفظ على معظم صكوك حقوق الإنسان وأنها تبدو جاهزة لمواصلة هذا المسار بأن تصبح طرفاً في البروتوكولات الاختيارية للاتفاقيات الأساسية التي صدقت عليها فعلاً. وأضافت السنغال أن غابون، في طلبها الدعم من المجتمع الدولي، قد أوضحت عزمها على تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وسألت عما إذا كانت غابون تتوخى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٢- وسألت ألمانيا غابون، في معرض إشارتها إلى توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى مراجعة تشريعاتها فيما يتعلق بالممارسات التمييزية ضد المرأة، عن التدابير الجاري اتخاذها لوضع حدّ لتعدد الأزواج والزوجات. وأعربت ألمانيا أيضاً عن القلق إزاء اعتقال واحتجاز صحفيين في غابون، وفقاً لما أبلغ عنه المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وفي هذا الصدد، استفسرت ألمانيا عن التدابير المتخذة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير. وأوصت بتسريع عملية الإصلاحات القانونية الرامية إلى إلغاء الأحكام التمييزية، وبصفة خاصة من القانونيين المدني والجنائي؛ وزيادة الجهود المبذولة لتعديل التشريعات بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقاً لالتزامات غابون الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٣- وسألت الكونغو عن الكيفية التي أجرت بها غابون تعداد السكان من البيغميين بالنظر إلى أن هؤلاء السكان كثيرو التنقل. كما استفسرت الكونغو عن نوع الضغط الذي يمارسه المتّجرون بالبشر على السلطات الوطنية. وأخيراً، طلبت الكونغو معلومات عن التشريعات المتعلقة بالتبني.

٢٤- وأعربت لاتفيا عن الأمل في أن تستقبل غابون المقرر الخاص المعني بالتعليم. كما دعت غابون إلى النظر في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار جميع الإجراءات الخاصة.

٢٥- وأوصت المكسيك بأن تنظر غابون في تحقيق اتساق قانونيها المدني والجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية والتركة والميراث. وأوصت المكسيك أيضاً بتحقيق توافق تجريم الاتجار بالأطفال مع المعايير الدولية، وأوصت بالحظر القانوني لأسوأ أشكال العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن. كما دعت المكسيك غابون إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٦- ورحبت الجمهورية التشيكية بتوقيع المكسيك على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وأوصت بالتصديق عليه في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، سألت الجمهورية التشيكية عن ماهية التدابير التي تم اعتمادها استجابة لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى إلغاء الأحكام التمييزية المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وبحق الملكية، ولا سيما ما إذا كانت قد أجريت أي تغييرات في القانون المدني فيما يتعلق بالحكم الذي ينص على أن الزوج هو رب الأسرة وهو الذي يحدد مكان إقامة الأسرة. وعلاوة على ذلك، سألت الجمهورية التشيكية غابون عن التدابير الرامية إلى القضاء على ممارسة الزواج القسري والزواج المبكر. وفي هذا الصدد، أوصت بأن تعتمد غابون، على سبيل الأولوية، تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود الرامية إلى التخلص من العادات والتقاليد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. كما أوصت بأن تقدم غابون تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات، وبصفة خاصة لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وأن توجه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٧- وأوصت هنغاريا غابون بأن تُعدّ، عن طريق لجنتها الوطنية المعنية بصياغة تقارير حقوق الإنسان، التقرير الأولي، الذي لم يقدم بعد، والتقارير الدورية اللاحقة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أوصت بأن تسمح غابون للمقرر الخاص المعني بالتعليم بزيارة البلد. وفي معرض الإشارة إلى قلق لجنة حقوق الطفل بشأن هذه المسألة، أوصت هنغاريا غابون باتخاذ مزيد من الخطوات لضمان إنشاء محاكم أحداث وفصل الأطفال عن الكبار في مرافق الاحتجاز. وأوصت هنغاريا أيضاً بأن تحقق غابون توافق أحوال السجون مع المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، مع توفير هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجون وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم. وأخيراً، أوصت هنغاريا بأن تحقق غابون توافق تشريعاتها مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بإلغاء الرقابة والعقوبات ضد الهيئات الصحفية وضمان أن يتسنى للصحفيين ممارسة مهامهم بأمان.

٢٨- وأوصت هولندا بأن تقدم غابون تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ خطة العمل المذكورة في التقرير الوطني وعن الفارق الذي أحدثه هذا فيما يتعلق بالوضع على أرض الواقع. وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالأطفال، لاحظت هولندا أن لجنة حقوق الطفل ما زالت تشعر بالقلق إزاء ضعف تنفيذ التشريعات في هذا المجال. ولذلك أوصت بتعديل التشريعات المحلية لتحقيق توافقها مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٩- ولاحظت ماليزيا مع التشجيع تركيز غابون على تعزيز وحماية حقوق الطفل. وطلبت معلومات عمّا إذا كانت غابون تعتزم إنشاء محكمة أحداث، كما طلبت، إذا كان الأمر كذلك، بيان الإطار الزمني المتوخى لإنشائها. وأيدت ماليزيا طلب الحكومة إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم المادي والمالي اللازم لتنفيذ برنامج إصلاحاتها.

٣٠- وسلطت كوبا الضوء على أهمية حملات التوعية وبرامج التدريب التي وفرتها الحكومة وأهمية إنشاء وزارة لشؤون الأسرة وحماية المرأة والطفل، وهي أمور تدل على وجود التزام وإرادة سياسية. وقالت كوبا إنها تود أن تنضم إلى غابون في النداء الذي وجهته للحصول على الدعم من المجتمع الدولي، وأوصت بأن تواصل غابون جهودها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١- وسأل الاتحاد الروسي عن الكيفية التي تكفل بها غابون حماية حقوق البيغميين وعمّا إذا كانت هذه الجماعة الإثنية ممثلة، وبصفة خاصة في الانتخابات الوطنية. كما سأل الاتحاد الروسي عن ماهية الوكالات التي ستشارك في الدراسة المتعلقة بعمل الأطفال وعمّا إذا كان المجتمع المدني سيّدعى إلى المشاركة. وسأل عمّا إذا كانت غابون تتلقى أي مساعدة استشارية من الأمم المتحدة كيما تنفذ تنفيذاً كاملاً أحكام الصكوك الدولية التي انضمت إليها.

٣٢- وأبرز المغرب الإطار التشريعي والمؤسسي الشامل لغابون، ولاحظ أن العمل الذي تضطلع به لجنة أنشئت في عام ٢٠٠٧ تضم أعضاء من الحكومة والمجتمع المدني وتتولى المسؤولية عن إعداد التقارير المتعلقة بحقوق الانسان، هو مثال على أفضل الممارسات ينبغي لبلدان أخرى أن تقتدي به. وسلم المغرب أيضاً بالخطوات المحددة التي اتخذتها غابون لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والنساء والأشخاص المعوقين والأقليات. وأعرب المغرب عن اعتقاده بأن الجهود القيمة التي تبذلها الحكومة تستحق الاعتراف وبالتالي فقد أوصى بأن يدعم مجلس حقوق الإنسان غابون في النداء الذي وجهته للحصول على المساعدة من المجتمع الدولي، على نحو ما ورد في الفقرة ١٠٦ من تقريرها الوطني.

٣٣- وفي معرض الإشارة إلى آراء هيئات المعاهدات التي مفادها أنه يمكن زيادة تقليص الفوارق بين الجنسين، وتوصية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تدرج غابون في دستورها وقوانينها تعريفاً للتمييز ضد المرأة وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية، أوصت كندا بأن تتخذ غابون التدابير اللازمة لمتابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما بالنص على المساواة بين الجنسين في دستورها وبتجريم العنف المترلي، وأوصت بإيلاء اهتمام خاص للقضايا الجنسانية عند إعداد السياسات والقوانين. كما أوصت بتوعية الشرطة والسلطة القضائية والإدارة العامة وعموم السكان بأهمية المساواة بين الجنسين. وأشارت كندا إلى أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير قد لاحظا أن الصحفيين وأعضاء جماعات المعارضة ما زالوا يخضعون لقيود. وفي معرض الإشارة إلى توصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن هذه المسألة، أوصت كندا بأن تتخذ غابون تدابير لمتابعة هذه التوصيات، ولا سيما بوضع حدّ للرقابة على الصحافة وللتحرش بالصحفيين. كما أوصت كندا بأن تلغي غابون قوانينها المتعلقة بالتشهير، التي تحد من قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آراء متنوعة. وأخيراً، أوصت كندا بأن توجه غابون دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار جميع الإجراءات الخاصة وأوصت بأن تصدق غابون على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٤- وأوصت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بأن توافق الحكومة على الزيارة المطلوب أن يقوم بها المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم. وفيما يتعلق بمسألة الشعوب الأصلية، لا يزال هناك قلق بخصوص ما إذا كان هؤلاء السكان ما زالوا يُحرمون من حقوق الإنسان الأساسية. وفيما يتصل بحقوق المرأة، شجعت المملكة المتحدة غابون على تعزيز التشريعات المحلية لتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين ولتعزيز الحقوق الأساسية والجوهرية للمرأة. وفي هذا الصدد، أبدت المملكة المتحدة اهتمامها بمعرفة أي خطط محددة لسن قوانين جديدة لحماية حقوق المرأة. ورحبت المملكة المتحدة أيضاً بتوقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وأوصت بالتصديق عليه. كما أوصت المملكة المتحدة بأن تصدق غابون على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وحثت غابون على تقديم رد كامل بخصوص الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على حرية الصحافة.

٣٥- وفي معرض الإشارة إلى وقف غابون الاختياري لتنفيذ عقوبة الإعدام منذ عام ١٩٨٠ وقرارها القاضي بإلغاء هذه العقوبة، أعربت إيطاليا عن اهتمامها الخاص بمعرفة التقدم المحرز بشأن تطور الإجراءات الداخلية في تنفيذ هذا القرار. وقد تتعلق تحديات خاصة بحقوق الأطفال، ويمكن إيلاء اهتمام خاص لقضاء الأحداث. وأوصت إيطاليا بأن تنشئ غابون نظاماً قضائياً للقُصَّر وتحسّن وضعهم، بما في ذلك فصل القُصَّر عن الكبار في السجون.

٣٦- ونوهت نيجيريا بالجهود التي تبذلها الحكومة الغابونية لتنفيذ الصكوك الدولية، بما في ذلك حملات إذكاء الوعي والتدريب لضمان تمتع الأطفال بالصحة، ولمكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم، وكذلك لحماية حقوق المرأة. وأعربت نيجيريا عن تأييدها للجهود التي تبذلها الحكومة لإدماج السكان البيغميين في التيار الرئيسي للمجتمع وأوصت بأن تضاعف غابون جهودها في هذا المسعى المهم، وبصفة خاصة في مجال تطوير التعليم وتوفير المنافع الأساسية الأخرى.

٣٧- ولاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن وسائط الإعلام الإخبارية الدولية أوردت تقارير عن حدوث زيادة حادة مؤخراً في أعمال القتل التي ترتكب في إطار تأدية بعض الطقوس، بما في ذلك قتل صغار الأطفال، مع إيحاءات مؤداها أن أعمال القتل هذه قد تكون مرتبطة بالانتخابات المحلية والبلدية التي أجريت مؤخراً. وسألت الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان من الممكن للحكومة أن تؤكد هذه التقارير وعما إذا كان من الممكن، لو أن الأمر كذلك، أن توضح غابون طبيعة أعمال القتل هذه وتحدد الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتصدي لهذه المشكلة وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وأخيراً، سألت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخطوات المتخذة لضمان إجراء انتخابات محلية وبلدية حرة ونزيهة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣٨- وقالت اليابان إنها تود أن تعرف التدابير المحددة التي ستتخذها غابون لتحسين الحالة الصحية وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال، طلبت اليابان معلومات عن التدابير القانونية والإدارية المتخذة حتى الآن وعن مسار العمل الذي ستسلكه غابون بشأن هذه المسألة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال وعمل الأطفال، طلب الوفد الياباني من غابون توضيح الحالة الراهنة لتطوير البرنامج الشامل لتناول هذه المسائل وفقاً لما اقترحته لجنة حقوق الطفل.

٣٩- وحثت سلوفينيا غابون على وضع حد للتمييز ضد الأقلية البيغمية ومنحها حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في التصويت وظروف العمل اللائقة وعدم التمييز وتوفير التعليم والرعاية الصحية الكافية، واتباع أحكام المادتين ٢ و٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ٦ و١٢ و١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوصتها بكل ذلك. كما أوصت سلوفينيا بأن تحقق غابون توافق أحوال الاحتجاز والسجون مع المادتين ٩ و١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مع إتاحة هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجون وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك للأشخاص المحرومين من حريتهم. وسألت سلوفينيا عما قامت به غابون للامتثال مطلب الإدماج الكامل لمنظور جنساني في مشاوراتها، وفي تقريرها الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وفي مراحل الاستعراض التالية، بما في ذلك نتائجه، وأوصت سلوفينيا بأن تقوم غابون، على نحو منتظم ومتواصل، بإدماج منظور جنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٤٠- ولاحظت البوسنة والهرسك بارتياح تصديق غابون على معظم الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. كما أشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها لجان الخبراء التابعة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنظمة العمل الدولية إزاء تنفيذ الالتزامات الدولية بالقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، استفسرت البوسنة والهرسك عن التدابير الملموسة المتخذة للتنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى إذكاء الوعي بأهمية الإصلاح القانوني لتحقيق مساواة المرأة بالرجل، والتوصيات المتعلقة بالزواج القسري والزواج المبكر.

٤١- وقالت البرازيل إن التقرير الوطني يشدد على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وأثنت على غابون لاعتمادها، في عام ٢٠٠٥، خطة عمل للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على النظام المدرسي الوطني. ومع التسليم بجهود غابون، أشارت البرازيل إلى وضع الأقليات والشعوب الأصلية، وبصفة خاصة السكان الأصليون من شعوب بايوكا وبابونغو وباكا، الذين يعتبرون من أشد فئات السكان ضعفاً، حيث يعانون من التمييز والعزل.

٤٢- واستفسرت السويد عن الادعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز، المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين الآخرين وغيرهم، ولاحظت أن غابون لم تعترف بآلية الإجراءات المتعلقة بالشكاوى الفردية ولم تصدق على البروتوكول الاختياري. وطلبت السويد من غابون تقديم تفاصيل عن الرأي المتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري وعن التدابير الأخرى التي تتخذها لمنع حدوث التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولاحظت، ثانياً، أن الالتحاق بالمدارس في غابون إلزامي ومجاني حتى سن السادسة عشرة، بيد أن لجنة حقوق الطفل أعربت عن قلقها لعدم توفر إمكانية حصول الأطفال البيغميين على التعليم. وأعربت السويد عن رغبتها في معرفة التدابير التي تتخذها الحكومة الغابونية لضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال.

٤٣- وأشارت غينيا إلى الممارسة المتكررة المتمثلة في ارتكاب جرائم أثناء تأدية بعض الطقوس في غابون، وأبدت رغبتها في إبقائها على علم بالتدابير المحددة المتخذة لإنهاء هذا الاتجاه. وأعربت غينيا عن اقتناعها بأن

غابون، باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، ستواصل تعاونها مع المجلس والاستفادة من جميع التوصيات التي ستقدم.

٤٤- وطلبت إثيوبيا من غابون أن تبين بعض التحديات المواجهة والاستراتيجيات المستنبطة والمساعدات المتلقاة في إعداد التقارير ومن أجل مشاركتها في عملية الاستعراض. كما طلبت من غابون بيان مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات لتقديم المساعدات التقنية والمالية وطبيعة توقع غابون بشأن الكيفية التي سيجري بها تناول المساعدات التقنية والمالية في نتائج الاستعراض.

٤٥- وقالت جمهورية كوريا إن التقرير الوطني يركز أساساً على حقوق المرأة والطفل دون أن يتناول الحقوق المدنية والسياسية الأخرى. واستشهدت بتقرير التجميع الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فقالت إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبعض الإجراءات الخاصة قد أعربت عن شواغل بخصوص الاحتجاز التعسفي، ومدة الاحتجاز، ومدى تمكّن المحتجزين من الاتصال بمحامين، واعتقال الصحفيين واحتجازهم. وسألت جمهورية كوريا عن التدابير المتخذة للتجاوب مع هذه الشواغل.

٤٦- وأوصت تشاد بأن يدعم المجتمع الدولي غابون في تنفيذ برنامجها الواسع النطاق الذي استُهل لتعزيز حقوق الإنسان. وسألت تشاد غابون عن الآلية العملية التي أنشأتها لعكس اتجاه الاتجار بالأطفال.

٤٧- وقالت الكاميرون إنها تتقاسم مع غابون مجموعات سكانية إثنية مشتركة ونظاماً إيكولوجياً. وسألت الكاميرون، باعتبارها بلداً مضيفاً لمركز دون إقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عما إذا كانت غابون راضية عن الخدمات التي من المفترض أن يقدمها هذا المركز، وعما إذا كان المركز قد ساعد غابون في إعداد تقريرها. وسألت الكاميرون عن نوع التعاون الذي قد تلتمسه غابون من البلدان المجاورة لمعالجة قضية البيغميين وبلاء الاتجار. وسلمت الكاميرون بأهمية وزارة حقوق الإنسان، وهي الوزارة الوحيدة لحقوق الإنسان في المنطقة، وأعربت عن أملها في تزويد هذه الوزارة بموارد كافية.

٤٨- واسترعت موريتانيا الانتباه إلى جوانب إيجابية عديدة في التقرير الوطني، ولا سيما التدابير المتخذة لتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفل. وأشارت إلى أن غابون، التي تسعى إلى القضاء على الاتجار بالأطفال وتعزيز تدابير ضمان التعليم الإلزامي، تعتبر حقوق الطفل بالغة الأهمية. وسألت موريتانيا عما إذا كانت غابون تتوخى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٤٩- وبعد النقاش/الحوار، قال ممثلو غابون في ردودهم إنهم، نظراً لتشابه كثير من الأسئلة المطروحة، سيجمعون عدة أجوبة معاً. أولاً، أبدت غابون رغبتها في أن تؤكد مجددا للمجتمع الدولي استعداد الحكومة لاستقبال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي لم يتم التصديق عليها، أعادت غابون تأكيد عزمها على الوفاء بالتزامها، وأشارت إلى أن إجراءات التصديق تُباشَر حالما توقع اتفاقية. ومن المؤسف أن هذه الإجراءات مطولة وتتطلب موارد مادية ومالية، وهو ما قد يوضح سبب حالات التأخير التي لوحظت. وأشار الممثل إلى أنه تم إنشاء لجنة لتقصير إجراءات الدخول في المعاهدات، وقد أصدرت هذه اللجنة استنتاجاتها فعلاً.

٥٠- وفيما يتعلق بمسألة حرية التعبير، لاحظ الممثل أنه يوجد، على الرغم من أن التشريعات الوطنية ليست متوافقة بعد مع المعايير الدولية، عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية الرامية إلى حماية الصحفيين. بيد أن هذه الأحكام قد يساء تفسيرها؛ فحالما يتم اتهام الفاعلين يُقبض عليهم ويقدمون إلى المحاكم.

٥١- وقال الممثل إن أعمال القتل التي ترتكب في إطار تأدية بعض الطقوس تشكل اتجاهاً جديداً في غابون. وهي أعمال تشجبها غابون، ومعها المجتمع الدولي، مع ملاحظة أن الإحصاءات غير محددة تحديداً واضحاً. وحيث إن هذا اتجاه جديد غير منصوص عليه في تشريعات غابون، فقد عُرض هذا البلاء على البرلمان وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لبحث إمكانية سن تشريع جديد بشأن هذه المسألة.

٥٢- وسلط ممثل غابون الضوء على أن الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال مسألتان متكررتان بالرغم من أن الأطفال مشمولون بالحماية وأن قوانين العمل تنظم عملهم وأن استغلال الأطفال محظور. وأشارت غابون إلى أنه تم عقد مشاورات إقليمية وحلقات عمل تقنية بشأن عمل الأطفال وأنه جرت محاولات لوضع مبادئ توجيهية ضد استغلال الأطفال في غرب ووسط أفريقيا. ونتيجة لهذه المشاورات، أنشئ عدد من المؤسسات واللجان والهيئات الأخرى. وفي نهاية المطاف، تجري رعاية هؤلاء الأطفال في ثلاث مراحل مختلفة: السحب، والرعاية الإدارية والنفسية الاجتماعية، والغذاء والسكن، وكذلك الإعادة إلى البلد الأصلي أو إعادة الإدماج في غابون.

٥٣- وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، جرى الاضطلاع بمشروع لتنقيح قانون العقوبات بغية إنشاء محاكم خاصة للقُصَّر، وقررت الحكومة تشييد سجن للقُصَّر خارج العاصمة، وهو ما سيؤدي تلقائياً إلى إنشاء محكمة أحداث لضمان الامتثال للمعايير الدولية.

٥٤- وأشار الممثل إلى أن السجون في غابون قد شُيّدت أثناء الفترة الاستعمارية ومعظمها الآن لا يفي بالمعايير الدولية. وقد اتخذت الدولة تدابير لتحسين أحوال السجون، مثل إقامة مراكز للرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالتدابير القانونية، أشار الممثل إلى المرسوم المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن إنشاء هيئة السجون، التي تعنى بتدابير تحسين الأحوال المعيشية للسجناء. وأنشئ منصب مستشار خاص معني بالسجون، وقام مسؤولون حكوميون بزيارات إلى مراكز السجون. ونتيجة لذلك، اتخذ القرار القاضي بتشييد سجون جديدة وإقامة مرافق تعليمية داخلها، بغية ضمان إعادة الإدماج على نحو أفضل. وسلط الممثل الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية في تنفيذ هذه المشاريع.

٥٥- وبخصوص مسألة تعزيز وحماية حقوق المرأة، أشارت غابون إلى أنه جرى بذل عدد من الجهود، وأن للمرأة نفس الحقوق المكفولة للرجل، وأن الحكومة قد أدمجت بالكامل النهج الجنساني. وبخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن النساء معرضات بشكل خاص، حيث تشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطبقاً لتقرير وطني عن هذه المسألة، شكلت النساء، في عام ٢٠٠٧، نسبة ٥٥ في المائة من الأشخاص الذين عولجوا بعقاقير مضادة للفيروسات القهقرية وعددهم ٦ ٣٧٣ شخصاً. وقد أوجدت الحكومة عدة آليات لمكافحة هذه الجائحة، مثل العقاقير المجانية للفئات المعرضة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ عدد من التدابير لتوفير بيئة قانونية لصون حرية المرأة.

٥٦- وفيما يتعلق بقضية البيغميين، أشار الممثل إلى أن الحكومة أعدت خطة عمل لتعزيز حقوق البيغميين، بما في ذلك إجراء تعداد لهم، ولضمان تزويدهم بشهادات ميلاد. وتضمنت التدابير الأخرى برامج للتطعيم والتعليم، واستحداث خدمات اجتماعية أساسية، بدعم من اليونيسيف واليونسكو اللتين تبذلان جهوداً عن طريق منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وسلم ممثل الحكومة بأن الخطوات التي اتخذت محدودة، ولكنه أبرز أيضاً النجاحات، مثل تحديد الأماكن التي يعيش فيها البيغميون، وهي عملية صعبة بسبب نمط حياتهم المتسم بالترحال، وهو ما يعقد أيضاً إنشاء الهياكل الصحية والتعليمية. وأشار ممثل آخر إلى أن البيغميين جزء لا يتجزأ من المجتمع الغابوني. وفي حين أنهم يشكلون أقلية، فإنهم يعيشون في وئام، كما أنهم مدمجون تماماً في المجتمع: ولهم مطلق الحرية في إرسال أطفالهم إلى المدارس وفي الزواج من أشخاص من البانتو، كما يتسنى لهم الوصول إلى العدالة، ويمكنهم أن يشاركوا في الانتخابات وأن يجري انتخابهم. بيد أنهم، كشعب، يودون أن يعيشوا في بيئتهم الطبيعية، الأمر الذي قد يشكل عقبات تعترض سبيل الجهود التي تبذلها الحكومة، لأن التدابير المتخذة قد تعتبر انتهاكاً لحقوقهم ومحاولة لجعلهم يعيشون بطريقة أخرى.

٥٧- ولاحظ الممثل أن غابون أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان التي يعكس تكوينها تنوع الأمة، وتضم ممثلاً عن كل من مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، ونقابة المحامين، والسلطة القضائية، والمشتغلين بالرعاية الصحية، والصحافة، وجمعية الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الطفل، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والطوائف الدينية، وهي تعمل باعتبارها عاملاً موازناً للسلطات العامة.

٥٨- وأشار الممثل إلى أن غابون ظلت، منذ السبعينيات من القرن الماضي، بلداً مستقبلاً للعمال المهاجرين وأسرهم، وأنها مهتمة اهتماماً بالغاً بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد أحاطت علماً بالتوصية بتوقيعها والتصديق عليها، وستقدمها إلى السلطات المعنية.

٥٩- وأشار الممثل إلى أن اعتماد توصيات معينة سيتطلب التشاور مع السلطات المعنية في غابون.

ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

٦٠- وُجهت المناقشة التوصيات التالية إلى غابون:

١- رفع معدل الانتظام في المدارس وتطوير المرافق على شتى مستويات التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم، مع قيام المجتمع الدولي بتقديم ما يلزم من دعم تقني ومالي (الجزائر)؛

٢- تنفيذ برنامجها الواسع النطاق الذي استهل لتعزيز حقوق الإنسان، بدعم من المجتمع الدولي (تشاد، المغرب)؛

٣- التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتصديق عليها (فرنسا)؛

٤- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (فنلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛ والتصديق في المستقبل القريب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛ وعلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المكسيك)؛ وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (كندا)؛

٥- اتخاذ تدابير عاجلة لتحويل قرار إلغاء عقوبة الإعدام إلى قانون في أقرب وقت ممكن (فنلندا)؛

٦- النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصةالتابعة لمجلس حقوق الإنسان (لاتفيا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كندا)؛

٧- النظر على نحو إيجابي في طلب المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم والسماح بزيارة المقرر الخاص (هنغاريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛

٨- تسريع عملية الإصلاحات القانونية الرامية إلى إلغاء الأحكام التمييزية، وبصفة خاصة من القانونيين المدني والجنائي؛ وزيادة الجهود المبذولة لتعديل التشريعات بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقاً لالتزامات غابون الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ألمانيا)؛

٩- القيام، على سبيل الأولوية، باعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود الرامية إلى التخلص من العادات والتقاليد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، ورفع السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات إلى ١٨ سنة (الجمهورية التشيكية)؛

١٠- النظر في تحقيق اتساق قانونيها المدني والجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية والتركة والميراث (المكسيك)؛

١١- القيام، على نحو منتظم، بإدماج منظور جنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)؛

١٢- اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما بالنص في دستورها على المساواة بين الجنسين وبتجريم العنف المترلي، وإيلاء اهتمام خاص للقضايا الجنسانية عند إعداد السياسات (كندا)؛

١٣- توعية الشرطة والسلطة القضائية والإدارة العامة وعموم السكان بأهمية المساواة بين الجنسين (كندا)؛

١٤- تحقيق توافق تجريم الاتجار بالأطفال مع المعايير الدولية (المكسيك)؛

١٥- حظر أسوأ أشكال العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن بموجب القانون (المكسيك)؛

١٦- اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان إنشاء محاكم أحداث وفصل الأطفال عن الكبار في مرافق الاحتجاز (هنغاريا)؛

١٧- تعديل التشريعات المحلية لتحقيق توافقها مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل (هولندا)؛

١٨- إنشاء نظام قضائي للقُصَّر وتحسين وضعهم، بما في ذلك فصل القُصَّر عن الكبار في السجون (إيطاليا)؛

١٩- تحقيق توافق أحوال الاحتجاز والسجون مع المادتين ٩ و١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، مع إتاحة هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجون وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك للأشخاص المحرومين من حريتهم (سلوفينيا)؛

٢٠- تحقيق توافق أحوال السجون مع المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (هنغاريا)؛

٢١- تحقيق توافق التشريعات مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بإلغاء الرقابة والعقوبات ضد الهيئات الصحفية وضمان أن يتسنى للصحفيين ممارسة مهامهم بأمان (هنغاريا)؛

٢٢- اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وذلك بوضع حد للرقابة على الصحافة وللتحرش بالصحفيين (كندا)؛

٢٣- إلغاء القوانين المتعلقة بالتشهير والتي تحد من قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آراء متنوعة (كندا)؛

٢٤- تقديم رد كامل بخصوص الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على حرية الصحافة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛

٢٥- مضاعفة الجهود الرامية إلى إدماج السكان البيغميين في التيار الرئيسي للمجتمع، وبصفة خاصة في مجال تطوير التعليم وتوفير المنافع الأساسية الأخرى (نيجيريا)؛

٢٦- وضع حد للتمييز ضد الأقلية البيغمية ومنحها حقوق الإنسان الأساسية، واتباع أحكام المادتين ٢ و٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ٦ و١٢ و١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (سلوفينيا)؛

٢٧- تقديم تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات، وبصفة خاصة لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري (الجمهورية التشيكية)؛

٢٨- القيام، عن طريق لجنتها الوطنية المعنية بصياغة تقارير حقوق الإنسان، بإعداد التقرير الأولي، الذي لم يقدم بعد، والتقارير الدورية اللاحقة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هنغاريا)؛

٢٩- تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ خطة العمل المذكورة في التقرير وعن الفارق الذي أحدثه هذا فيما يتعلق بالوضع على أرض الواقع (هولندا)؛

٣٠- مواصلة الجهود المبذولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كوبا).

٦١- وسيُدرج رد غابون على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.

٦٢- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها، ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Gabon was headed by Mr. Dieudonné Ndiaye, Chargé d'affaire ad interim, Permanent Mission of the Republic of Gabon, and composed of six members:

(a) Ms. Pauline Danielle Meyet, Directeur Général des Droits de l'Homme;

(b) Mr. Ousmanou Hamidou, Ministère des Droits de l'Homme;

(c) Mr. Samuel Nang Nang, Conseiller chargé des Droits de l'Homme, Permanent Mission of the Republic of Gabon;

(d) Mr. Saturnin Aboghe, Conseiller, Permanent Mission of the Republic of Gabon; and

(e) Ms. Adèle Patricia Louzet, Première Secrétaire, Permanent Mission of the Republic of Gabon.

– – – – –